الفصل السادس

حادث ٤ فراير سنة ١٩٤٢
ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

اتجهت نية الإنجليز خلال الحرب العالمية إلى إسناد الوزارة إلى النحاس أو اشتراك حزبه (الوفد) فى الوزارة، وأبلغوا هذه الرغبة إلى جلالة الملك، ولم تكتم الحكومة البريطانية الجهر بها، فقد صرح اللورد هالفكس وزير خارجية بريطانيا عقب تأليف وزارة حسن صبرى بقوله: «وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الإمكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة».

فلما تحرجت الأمور فى أواخر عهد وزارة حسين سرى، جدّد السفير البريطانى (لورد كيلرن) إبداء هذه الرغبة إلى جلالة الملك، فاستدعى النحاس، وحُدد له يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ للمقابلة الملكية، وعرض عليه جلالة الملك أن يؤلف وزارة قومية برآسته.

وكان ممكنًا أن يتم الأمر فى هدوء وبغير حاجة إلى التدخل البريطانى المسلح الذى حدث يوم ٤ فبراير، لو أن النحاس قبل أن يؤلف وزارة قومية، ولكنه أبى ذلك استجابة لأنانيته، واتباعًا لعادته فى رفض الائتلاف إلّا مكرهًا، واعتذر لجلالة الملك من عدم إجابته هذا الطلب مستندًا إلى عدم استطاعته الاشتراك فى الحكم مع رجال الانقلاب، وفى نهاية المقابلة أمره جلالة الملك بأن ينتظر مقابلة أخرى بعد أن ينتهى من استشاراته.

ولما علم السفير البريطانى على أثر هذه المقابلة بأن النحاس رفض تأليف وزارة قومية برآسته، قابل رئيس الديوان الملكى (أحمد محمد حسنين) وأخبره بأنه علم برفض النحاس تأليف وزارة قومية، وطلب إليه أن يرفع إلى جلالة

الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية، فردّ عليه رئيس الديوان بأن المسألة بين الملك ورؤساء الأحزاب.

حادث ٤ فبراير المشئوم

تم هذا يوم ٣ فبراير، وفى اليوم التالى (٤ فبراير) دُعى رؤساء الأحزاب وبعض الشخصيات البارزة كرؤساء الوزارات والبرلمان السابقين إلى الاجتماع فى اليوم نفسه بقصر عابدين وهم (مع حفظ الألقاب): شريف صبرى. مصطفى النحاس. على ماهر. حسين سرى. محمد محمود خليل. أحمد ماهر. أحمد زيور. إسماعيل صدقى. عبد الفتاح يحيى. محمد حسين هيكل. محمد توفيق رفعت. على الشمسى. حافظ عفيفى. حافظ رمضان. بهى الدين بركات. أحمد محمد حسنين. محمود حسن.

الإنذار البريطانى

فاجتمعوا بالقصر (فى غرفة مجلس البلاط) فى نحو الساعة الرابعة مساء، ورأس جلالة الملك الاجتماع، وتلا أحمد محمد حسنين رئيس الديوان بيانًا باسم جلالته، أشاد فيه بفضل الاتحاد ونوّه إلى أن جلالته بدأ منذ أمس (٣ فبراير) يستدعى بعض المجتمعين ليدعوهم إلى تأليف وزارة قومية، ولكن قبل أن تبدأ المشاورات طلب إليه السفير البريطانى استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة أو أن يقبل جلالته من يقترحه النحاس باشا للوزارة، فأجابه جلالته بأنه كان قد قرر فعلاً قبل طلبه أن يستدعى النحاس ورؤساء الأحزاب لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية، وبعد انتهاء مشاورات أمس طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية وطلب منه أن يرفع إلى جلالة الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية، فرد عليه رئيس الديوان بأن المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الأحزاب، وأن السفير طلب اليوم (٤ فبراير) مقابلة رئيس الديوان، وسلمه إنذارًا هذا نصه: «إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن

النحاس باشا قد دُعى لتأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج»

Unless I hear by 6 P. M. that Nahas Pasha has been asked to form a cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

وختم البيان بدعوة المجتمعين إلى تبادل الرأى فى هذا الموقف، وانصرف جلالة الملك تاركًا لهم حرية التشاور فى الأمر.

تشاور المجتمعون فيما ذا يكون الردّ على الإنذار، وكانت الفكرة الغالبة أن تؤلف وزارة قومية برآسة النحاس، ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية، وكانت عاقبة هذا الرفض أن وقع هذا الحادث الذى يعد من الأحداث الخطيرة فى تاريخ مصر الحديث، وانتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الإنذار، وكتب الاحتجاج ووقعوا عليه جميعًا، وهذا نصّه: «أن فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسًا بمعاهدة الصداقة، ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة».

وعاد جلالة الملك إلى الاجتماع، وعلم بما تم عليه الاتفاق من الاحتجاج، فاقرّه وأظهر ارتياحه، وسلم نصّ الاحتجاج إلى حسنين باشا ليوصله إلى السفير.

حضور الدبابات

حمل رئيس الديوان إلى السفير البريطانى نصّ الاحتجاج، فأجاب بأن هذا ليس ردًّا، وأنه سيحضر لمقابلة جلالة الملك فى الساعة التاسعة مساء، وعاد حسنين باشا إلى القصر وأخبر المجتمعين بجواب السفير، فانصرفوا بعد أن طلب إليهم أن يكونوا على أهبة الحضور لاحتمال دعوتهم إلى اجتماع ثان.

وقبيل هذا الموعد جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع ورابطت أمام القصر بشكل تهديدى، ثم حضر السفير البريطانى يصحبه الجنرال استون قائد القوّات البريطانية فى مصر وقتئذ، وبعض الضباط البريطانيين مسلحين

بالمسدسات ودخل السفير والجنرال استون إلى غرفة جلالة الملك واجتمعا به بحضور أحمد محمد حسنين، وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش، فاختلى أحمد محمد حسنين بجلالة الملك وأسدى إليه النصيحة بقبول الإنذار، فقبله.

اجتماع الساعة العاشرة مساء

بعد أن انتهت مقابلة السفير لجلالة الملك عاد ومن معه إلى دار السفارة، واستدعى رئيس الديوان الزعماء للاجتماع ثانية، فتكامل عددهم فى نحو الساعة العاشرة مساء.

وحضر جلالة الملك الاجتماع وقال للمجتمعين: «اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كأن لم يكن، وأكلفك يا نحاس باشا بتشكيل الوزارة»

فاعتذر النحاس لجلالة الملك وطلب إعفاءه من هذه المهمة! ولكن جلالة الملك أصرّ على أمره بتأليف الوزارة.

عندئذ قال أحمد ماهر: «كنت أظن أن النحاس باشا وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة، أما وقد قبلها فإنى أعلن فى حضرة مليك البلاد أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستندًا إلى أسنّة رماح الإنجليز!».

فقال النحاس: «لست أنا الذى يستند إلى أسنّة الرماح»، فقال إسماعيل صدقى: أظن أن رفعتكم وصلتم إلى هنا بعد انصراف الدبابات!».

فتدخل جلالة الملك فى النقاش وأشار على المتحدثين بالسكوت، وكرر أمره إلى النحاس بتأليف الوزارة، وطلب إليه أن يذهب إلى السفير البريطانى ويبلغه نبأ تكليفه تأليف الوزارة.. وانتهى الاجتماع على ذلك.

ذهب النحاس إلى السفير البريطانى وأبلغه بما حدث وبأن جلالة الملك كلّفه بتأليف الوزارة، وعاد إلى القصر الملكى، وأدلى بحديثه مع السفير

البريطانى، فكلفه جلالة الملك بتشكيل الوزارة عاجلًا، فذهب النحاس إلى دار صهره أحمد بك حسين بالجيزة حيث كان يقيم، واجتمع ببعض أعضاء حزبه، فاتفقوا على أن يكتب النحاس إلى السفير بسحب الإنذار، فإذا جاء الردّ بسحبه شرع فى تشكيل الوزارة، وقد قبل الإنجليز هذا الحل؛ لأنه لا يعدو أن يكون حلًّا شكليًّا لا يحجب ما وقع فعلًا من التدخل البريطانى السافر، وتبادل النحاس والسفير فى هذا الصدد الكتابين الآتيين:

كتاب النحاس إلى السفير

«يا صاحب السعادة.

«لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهومًا أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شؤون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها.

«وإنى آمل يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد يتضمن ما فى خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودّة والاحترام المتبادلين وفقًا لنصوص المعاهدة

«وتَفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى».

٥ فبراير سنة ١٩٤٢.

جواب السفير

«يا صاحب المقام الرفيع.

«لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وإنى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ

المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شؤون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها.

«وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى»

ومن ثم ألّف النحاس الوزارة.

الرأى فى حادث ٤ فبراير

من الثابت أن أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى نصح جلالة الملك بعد حضور الدبابات البريطانية بقبول الإنذار، وقد جاءت هذه النصيحة متأخرة عن الوقت المناسب، وكان يجب أن تبدى قبل حضور الدبابات، بل قبل الإنذار، لأنه كان على علم بنية الإنجليز فى إسناد رآسة الوزارة إلى النحاس، ولم يكن الأمر يستوجب هذه الضربة الأليمة التى صوبت إلى الاستقلال والعرش معًا.

ولا شك أن المسئول الأوّل عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى؛ لأن هذا العدوان هو أساس الإنذار، وكان مظهره حضور الدبابات لتهديد جلالة الملك، وقد كان الإنجليز جادّين فى هذا التهديد، لأنهم وهم محتلون للبلاد كانوا يعتقدون فى رجال القصر وبعض رجالات مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر أنهم على اتصال بالمحور، فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين إذلال العرش وبين إرضاء الأغلبية الوفدية التى كان النحاس على رأسها، وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون فى ولايتهم الحكم أوّل وأهم هدف يسعون إليه، ولا يهمهم غير ذلك، ولا يتحرجون من سلوك أى طريق يؤدّى بهم إليه.

إن الظروف الملابسة ليوم ٤ فبراير كانت تدل قطعًا على أن الخطر على العرش لم يكن صوريا، بل كان جديا واقعيا، وقد وقع مثله ضدّ الشاه رضا بهلوى إمبراطور إيران فى سبتمبر سنة ١٩٤١، أى فى وقت معاصر لأربعة فبراير سنة ١٩٤٢، إبان الحرب العالمية الأخيرة، فإن الإنجليز وحلفاءهم

الأمريكان قد شكّوا فى ولائه لهم وميوله نحو المحور، ومع أن إيران لم يكن يربطها بالحلفاء أى عهد أو محالفة، فإنهم احتلوا بعض مواقعها وتدخلوا فى شئونها، وفى أخطر هذه الشئون، وأجبروا الإمبراطور على التنازل عن العرش، وتنازل عنه فعلاً تحت تأثير الضغط والإكراه.

وفى ظروف مماثلة إبان الحرب العالمية الأولى - فى ديسمبر سنة ١٩١٤ - أحدق الخطر أيضًا بعرش مصر، إذ خلع الإنجليز الخديو عباس الثانى لمجرد اتهامه بالانحياز إلى أعدائهم.

فالخطر كان ولا شك محدقًا بالعرش فى فبراير سنة ١٩٤٢، والإنجليز لا يتورعون عن التدخل فى شئون البلاد الداخلية والعبث باستقلالها فى سبيل تحقيق أغراضهم، وقد كانوا فى ذلك الوقت فى حالة عصبية شديدة، والأخطار تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور فى شمال أفريقيه واقترابهم من مصر، وفى الوقت نفسه شهدوا بأعينهم فى أواخر عهد وزارة سرى باشا المظاهرات الصاخبة فى شوارع العاصمة تهتف «تقدم يا روميل! إلى الأمام يا روميل!» وسرى باشا ملتزم بإزائها موقف الصمت والجمود، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون فى موقف جلالة الملك، ومن هنا أحدق الخطر بالعرش، والنحاس لم يكن مسئولاً عن هذا الخطر، ولكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الإنجليز فى إسناد رآسة الوزارة إليه، وقد كان ولا ريب عالمًا بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير، راضيًا عنها، بل مغتبطًا بها متلهفًا على تنفيذها، وعلم بحديث السفير البريطانى مع رئيس الديوان بأنه إذا لم يقبل تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية، وهذا ما جعله يسير فى أنانيته إلى الشوط الأخير، وتدل الظروف والملابسات على أن أمر هذا الانقلاب قد دبِّر بليل، وكان السفير بين الإنجليز والوفد هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهما معًا، وقد انتهزها النحاس فرصة ليعود إلى الحكم منفردًا، ويؤلف وزارة وفدية لحمًا ودمًا، وكان واجبًا عليه فى هذه الملابسات الخطيرة أن يقبل تأليف وزارة قومية، فإنه فى هذه الحالة يكون على الأقل قد استجاب إلى رغبة جلالة الملك الذى كان يدعوه قبل الإنذار إلى تأليف هذه الوزارة، وكانت استجابته فى

هذه الحالة لرغبة قومية - لا لإنذار أجنبى مسلح - تعدّ موقفًا سليمًا يحفظ للبلاد كرامتها، والائتلاف قد يكون علاجًا للأزمات السياسية، ولا شك أن البلاد فى ذلك الحين كانت تواجه أزمة من أخطر الأزمات، وهذا الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف بين الأحزاب، حتى ولو كان الائتلاف فى نظر النحاس محظورًا، لأن الضرورات تبيح المحظورات، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتًا، واحتمل بذلك مسئولية كبرى؛ إذ كان هو المسئول الثانى عن حادث ٤ فبراير، وضاعف فى هذه المسئولية أنه كان فى وزارته مواليًا للإنجليز، معتمدًا عليهم فى حلّ الأزمات بينه وبين القصر، وليس هذا من الاستقامة ولا من الوطنية فى شىء، وقد تعددت مظاهر ولائه للإنجليز كما سيجىء بيانه.

تأليف وزارة النحاس

فى يوم الجمعة ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة النحاس الخامسة على النحو الآتى: مصطفى النحاس للرآسة والداخلية والخارجية. عثمان محرم للأشغال. مكرم عبيد للمالية. أحمد نجيب الهلالى للمعارف. أحمد حمدى سيف النصر للدفاع. عبد السلام فهمى جمعه للزراعة. على زكى العرابى للمواصلات. محمد صبرى أبو علم للعدل. عبد الفتاح الطويل للصحة. على حسين للأوقاف. كامل صدقى للتجارة والصناعة.

تعديلات فى الوزارة

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ عين فؤاد سراج الدين وزيراً للزراعة على أثر انتخاب عبد السلام جمعه رئيسًا لمجلس النواب.

وقد أعاد النحاس وزارتى التموين والوقاية المدنية، وكان قد استغنى عنهما فى بدء تأليف وزارته، ففى مايو سنة ١٩٤٢ عين أحمد حمزه وزيرًا للتموين، ومصطفى نصرت وزيرًا للوقاية المدنية، وعين محمد عبد الهادى الجندى وزيرًا للأوقاف بدلاً من على حسين الذى استقال لمرضه، ونقل عبد الفتاح الطويل إلى المواصلات بدلاً من على زكى العرابى الذى عين رئيسًا لمجلس الشيوخ،

وعين عبد الحميد عبد الحق وزيرًا للشئون الاجتماعية والدكتور عبد الواحد الوكيل وزيرًا للصحة.

وفى يونيه سنة ١٩٤٣ عين فؤاد سراج الدين وزيرًا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية، ونقل عبد الحميد عبد الحق إلى الأوقاف، ومصطفى نصرت إلى الزراعة، وعين كامل صدقى وزير المالية رئيسًا لديوان المحاسبة، وأمين عثمان وزيرًا للمالية، وفهمى حنا ويصا وزيرًا للوقاية المدنية.

انتخابات مارس سنة ١٩٤٢

استصدرت الوزارة مرسومًا بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة

وقد بُذلت مساع عدّة لإعادة الائتلاف والاتفاق بين الأحزاب على توزيع المقاعد النيابية، ولكن لم يتم الاتفاق والتفاهم المنشود.

وأصدر الأحرار الدستوريون والسعديون قرارًا بمقاطعة الانتخابات، وبنوه على أنهم اشترطوا لدخول الانتخابات رفع الأحكام العرفية ورفع الرقابة على الصحف لضمان حرية الانتخابات، ولم تقبل الوزارة شرطهم فقاطعوها، وأسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية كبرى.

وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى مارس سنة ١٩٤١ لمناسبة التجديد النصفى للمجلس، فأسفرت أيضًا عن أغلبية وفدية كبرى.

واستصدرت الوزارة مرسومًا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بإبطال مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، الصادر فى عهد وزارة حسين سرى فيما قضى به من تعيين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفًا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة، وأسقط المرسوم الجديد عضوية هؤلاء الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان يجب أن لا يحدث إلّا بعد إجراء الانتخابات فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى التجديد النصفى.

وعينت الوزارة بدًلا من الذين أبطلت تعيينهم شيوخًا آخرين معظمهم من الوفديين.

اجتماع البرلمان

افتتح البرلمان يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢، وكان يرأس جلسة الافتتاح محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ.

وتلا النحاس خطبة العرش، وهى رابع خطبة عرش ألقاها فى البرلمان، وثانى خطبة فى عهد جلالة الملك فاروق.

وانتخب مجلس النواب عبد السلام جمعه نائب طنطا رئيسًا له.

وفى مايو سنة ١٩٤٢ عين على زكى العرابى رئيسًا لمجلس الشيوخ بعد انتهاء مدة محمد محمود خليل.

واجتمع البرلمان فى دورته الثانية للهيئة النيابية الثامنة يوم الخميس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢، وهى الدورة الثانية فى عهد وزارة النحاس، ورأس جلسة الافتتاح على زكى العرابى رئيس مجلس الشيوخ، وحضر الحفلة جلالة الملك، وألقى النحاس خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب يوم ١٩ نوفمبر وأعاد انتخاب عبد السلام جمعه رئيسًا له.

واجتمع فى دورته الثالثة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣، ورأس جلسة الافتتاح على زكى العرابى رئيس مجلس الشيوخ، وحضر جلالة الملك الاجتماع، وتلا النحاس خطبة العرش، وأعاد مجلس النواب انتخاب عبد السلام جمعه رئيسًا له.

أعمال وزارة النحاس

وضعت هذه الوزارة قانون تخفيض سنّ المعاش لمستشارى محكمة النقض إلى الستين، بعد أن كانت الخامسة والستين، ومساواتهم فى ذلك بمستشارى

محكمة الاستئناف، ولم تكن الوزارة موفقة فى إصدار هذا القانون؛ لأن ما ينبغى لمحكمة النقض من الاستقرار والتفرغ لوضع المبادئ القانونية يقتضى جعل سن التقاعد لمستشاريها أبعد مدى من سن التقاعد لمستشارى الاستئناف.

إنشاء ديوان المحاسبة

ومن أعمالها النافعة إنشاء «ديوان المحاسبة» سنة ١٩٤٢، وقد عهد إليه بالإشراف على تحصيل الإيرادات وإنفاق أموال الدولة فى الإغراض المخصصة لها، وكان إنشاؤه استجابة لرغبة برلمانية قديمة أبداها مجلس النواب الأوّل سنة ١٩٢٤، وقد أظهرت التجارب أن هذا الديوان أدّى ويؤدّى للدولة أجلّ الخدمات بمراقبته الوزارات فيما تنفقه من الأموال العامة وكشف كثير من التصرفات غير القويمة التى ترتكب فى مختلف الوزارات والدواوين، وهو كذلك يحدّ من سريان الفساد فيها.

ومن الأعمال النافعة لهذه الوزارة أنها وضعت قانون نظام هيئات البوليس.

وجعلت التعليم الابتدائى بالمجان.

وأصدرت قانون استعمال اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ومحرراتها وسجلاتها ودفاترها.

وقانون تحويل الدين العام، وقد أقبل المصريون على الاكتتاب فى سندات الدين بعد تحويله إقبالاً عظيما.

وقانون استقلال القضاء الذى كفل للقاضى مبدأ عدم العزل.

وقانون تخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين وذلك بإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة إعفاءً كاملًا، وزيادة نسب التخفيض عما عدا هؤلاء من صغار الملاك وهم الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم عشرة جنيهات فى السنة.

وقانون عقد العمل الفردى.

وأقرت قانون نقابات العمال، وكان متعثرًا فى سيره.

ووضعت قانون البلديات.

ووضعت قانونًا جديدًا للتعاون يكفل لمنشآته العون والمساعدة، وجعلت الحكومة جمعيات التعاون واسطة لإيصال مواد التموين إلى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها.

وأكملت إنشاء جامعة فاروق الأوّل بالإسكندرية.

وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم.

وأنشأت مشروع المجموعات الصحية الذى وضعه الدكتور عبد الواحد الوكيل وأصدرت من أجل ذلك قانون تحسين الصحة القروية، ودخل هذا القانون فى دور التنفيذ فى عهد هذه الوزارة، والمجموعة الصحية تشمل عيادة طبية مجانية أشبه بمستشفى، ودارًا للخدمة الصحية، ودارًا لرعاية الأمومة والطفولة ومغسل ثياب وما إلى ذلك.

وباء الملاريا
(١٩٤٢ - ١٩٤٥)

ظهر هذا الوباء فى مديريتى أسوان وقنا سنة ١٩٤٢ نتيجة لدخول بعوضة (الجامبيا) من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية أثناء الحرب العالمية، وقد ثبت من الحقائق والبحوث العلمية والفنية أن هذه البعوضة لم توجد من قبل فى أى مكان من البلاد المصرية أو شمالى السودان قبل الحرب، فلما اشتدّ القتال فى سنة ١٩٤٢، كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط غير مأمونة، فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال أفريقية تسلك طريق غرب أفريقية - الخرطوم - وادى حلفا - القاهرة، ولم تعن السلطات البريطانية فى السودان بتطهير الطائرات التى تقصد وادى حلفا - فمصر، ومن هنا تسربت بعوضة الجامبيا إلى النوبة، وظهرت لأوّل مرة فى

قرية أبى سنبل فى أبريل سنة ١٩٤٢، وانتقل الوباء إلى أسوان ومنها انتشر بواسطة القطارات والبواخر إلى المديريات الجنوبية.

وقد تفشى هذا الوباء فى مديريتى أسوان وقنا، وبلغ عدد من أصيبوا به ٢٤٩٧٩٩، مات منهم ٢٠٤١٦، أى بنسبة ٨٪ فى المائة من المصابين، وارتفعت نسبة الوفيات نظرًا لسوء الحالة الغذائية للسكان ولتعرض المصابين لرداءة الجو بسبب سوء الكساء.

واشتدت وطأة الوباء فى شتاء سنة ١٩٤٤، وقضى جلالة الملك يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٤، وهو يوم عيد ميلاده السعيد، فى منطقة الوباء فى القرى المجاورة للأقصر وطاف بها متفقدًا مواسيًا المصابين وذويهم، وتبرع بعشرة آلاف جنيه لمنكوبى مديريتى قنا وأسوان، ورأى من سوء حالة المنكوبين ما جعله بعد عودته يشدّد النكير على الوزراء المختصين فى تراخيهم فى مقاومة هذا الوباء، وكان لهذه الحركة الطيبة من جلالة الملك أثرها فى حفز الحكومة إلى مضاعفة الجهود لمقاومته، والتخفيف عن المنكوبين.

وكافحت الحكومة الوباء قدر ما استطاعت، وأنشأت منطقة حصار فى أسيوط لمنع تسرب بعوضة الجامبيا شمالاً، واتخذت الإجراءات الصحية لتطهير جميع وسائل النقل من أسيوط إلى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات.

وتمكنت الحكومة من استئصال هذا الوباء فى فبراير سنة ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر.

المآخذ على وزارة النحاس فى السياسة العامة

إن أوّل ما يؤخذ على النحاس فى وزارته سنة ١٩٤٢ – سنة ١٩٤٤ أنه ساير الإنجليز وعاونهم بشكل لا يتفق مع الواجبات الوطنية.

فسمح لأنصاره أن يهتفوا بحياة إنجلترا فى فناء رآسة مجلس الوزراء، لمناسبة قدوم السفير البريطانى السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) لتهنئته

بالوزارة، وهذا ما لم يحدث فى عهد أى وزارة من قبل ولا من بعد.

وأقام له حفل تكريم كبرى مساء ١٢ يناير سنة ١٩٤٣ بسراى الزعفران لمناسبة الإنعام عليه بلقب لورد إذ صار «لورد كيلرن».

وما كان يجوز لرئيس وزارة مصر أن يقيم حفلة تكريم لممثل الدولة الغاصبة وقد تبادل وإياه فى هذه الحفلة خطبتين اشتملتا على شتى المعانى المنافية لكرامة البلاد وعزتها وحقوقها.

فما قاله النحاس فى خطبته مخاطبًا السفير البريطانى: «لقد رأينا أيها الصديق العزيز كيف كنت تعمل فى تلك الساعات التى سبقت مولد المعاهدة، ولم تكن تلك الساعات التى سجلها التاريخ هيّنة على الدوام، فقد كان من المحتمل أن يعترض طريقنا إلى الصداقة والتحالف كثير من العقبات، ولكنكم كرستم جهودكم دون كلال فى صدق عاطفة وسعة إدراك لنجاح المفاوضات، وإذا كانت المفاوضات قد كللت بالنجاح فإليكم يرجع الفضل الأكبر فى نجاحها، وهكذا انقضت فترة طويلة من الخلاف فطوى البلدان كتاب الماضى وتفتحت أمامهما صفحة بيضاء سجلا عليها بمداد الإخلاص صداقتهما وآمالهما المشتركة».

ولم يفت السفير البريطانى أن ينتهز هذه الفرصة ويجيب على هذه العبارات المهينة والمعانى الذليلة بما ينم عن السياسة الاستعمارية التى تضمرها بريطانيا لمصر، فقال فى خطبته ضمن ما قال:

«لننتقل الآن إلى الكلام فى المعاهدة وقد أسهب رفعة رئيس الوزراء مرة أخرى فى الثناء على الدور الذى قمت به فى هذا العمل، ولكن العالم كله يعلم أن رفعة النحاس باشا هو صاحب اليد الطولى فى إنشائها» إلى أن قال:

«وإنه ليجب على كل إنسان أن يسلم - بصرف النظر عن العاطفة والتقاليد - بأن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا لمصلحتهما المتبادلة، فكل منهما فى احتياج إلى الآخر، ولا شك أن العناية الإلهية أرادت بهما خيرًا عندما شاءت بأن تكون بريطانيا شريكة مصر فى الشؤون العالمية،

وهى الدولة الأوروبية العظيمة الوحيدة التى تتوقف مصلحتها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة كيان الأراضى المصرية، هذا على الأقل هو رأيى المتواضع فى قيمة هذه المعاهدة».

فالنحاس فى خطبته يمجد المعاهدة التى أقرت الاحتلال البريطانى وأهدرت وحدة مصر والسودان، وهذا التمجيد قد أضعف ولا شك موقف مصر فى التحلل منها، والسفير البريطانى يجهر بحاجة مصر إلى مشاركة بريطانيا إياها فى شئونها السياسية ودفاعها عن سلامة أراضيها.. أليس فى ثنايا هذا الكلام إيذان باستمرار سيطرتها الاستعمارية عليها؟ فكيف يقبل رئيس وزارة مصر أن يدلى بمثل هذه التصريحات المسيئة إلى قضية البلاد وأن يستمع إلى تلك اللغة الاستعمارية فى حفلة رسمية يقيمها هو تكريمًا للسفير البريطانى؟ لقد كان للنحاس مندوحة عن عدم إقامة مثل هذه الحفلة، ولكن لعله أراد أن يرد الجميل إلى من كان سببًا فى ولايته الحكم وتمكينه منه، وكان يجدر به أن يترفع عن رد الجميل على حساب استقلال البلاد وكرامتها.

ثم إنه طوال وزارته لم يعمل عملاً ما فى استخلاص حقوق البلاد من الإنجليز فى الوقت الذى كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم إبان الحرب، فلقد كانت الحملة الألمانية الإيطالية على أبواب مصر، وكان الإنجليز وحلفاؤهم يعتمدون على ما أمدّتهم به البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم إلى مواقع القتال واستتباب الأمن فى هذه الفترة العصيبة، وكانت الفرصة مواتية للنحاس وقد بذل لهم كل هذه الخدمات أن يستخلص منهم حقوق البلاد أو يقيدهم على الأقل بتصريحات ووعود واضحة فى الجلاء تستند إليها مصر بعد انتهاء الحرب، لأن الأمم المناضلة عن حقوقها يجب عليها أن تستفيد من الفرص الدولية، ولا ريب أن تفويت هذه الفرص قد يضيع عليها حقوقها.

كان واجبًا على النحاس وقد ولى الحكم بسند من الإنجليز أن لا ينسى مذكرته إلى الحكومة البريطانية فى أبريل سنة ١٩٤٠ حين كان فى المعارضة، إذ كانت أولى مطالبه فيها أن تصرح بريطانيا من الآن (أى من سنة ١٩٤٠) بأنه

عند ما تضع الحرب العالمية أوزارها تجلو القوات البريطانية جميعها من الأراضى المصرية، فلماذا وقد ولى الحكم سنة ١٩٤٢ قد نسى ذلك كله فلم يطالب بريطانيا بما طالبها به سنة ١٩٤٠؟ أم تراه يطلب هذه المطالب وهو فى المعارضة ثم يغفلها وهو فى الحكم؟

لقد ترك هذه المطالب الجوهرية جانبا وأغفلها ولم يفاتح الإنجليز فيما هو مقابل مساعداته لهم ومناصرته إياهم.

ولا شك أن الإنجليز قد اغتنموا هذه الفرصة فاستفحل طغيانهم فى مصر سياسيًّا واقتصاديًا وعسكريًا، وزاد عدوانهم فى السودان وأمعنوا فى فصله عن مصر، وأنشأوا المجلس الاستشارى فى شمال السودان سنة ١٩٤٣، وكان بمثابة فصل عملى للسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه، ولم يحرك النحاس ساكنًا بإزاء هذا العدوان، وكل ما حصل عليه من السفير البريطانى هو وعد من الحكومة البريطانية بأنها ستبذل معاونتها ليتحقق لمصر أن تمثل فى جميع مفاوضات التى تمس مصالحها مباشرة وإنها لن تدخل فى أثناء هذه المفاوضات فى مناقشة أى شىء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية.

وهو تصريح لا أهمية له ولا يحقق لمصر هدفًا واحدًا من أهدافها القومية.

استغلال الأحكام العرفية

عارض الأعضاء الوفديون بمجلس الشيوخ فى إعلان الأحكام العرفية عندما عرض على البرلمان مرسوم إعلانها، وجعل النحاس إلغاءها من أهم مطالبه فى مذكرة الوفد التى قدمها فى أبريل سنة ١٩٤٠، ونعى فى خطابه الذى ألقاه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ على وزارة على ماهر إعلانها الأحكام العرفية فى غير ضرورة، كما نعى عليها أنها اتخذتها وسيلة لاضطهاد خصومها، ولكنه لم يكد هو يتولى الحكم فى فبراير سنة ١٩٤٢ حتى استند إلى الأحكام العرفية، واتخذ منها وسيلة لما كان يأخذ على خصومه من الاضطهاد وتكميم الأفواه، وفى الحق أن وزارة على ماهر التى أعلنت هذا النظام لم تتخذه ذريعة

للكيد لخصومها، ولم تعتقل أحدًا من المصريين، فى حين أن النحاس قد استغل الأحكام العرفية إلى مدى بعيد بل اغتبط بقيامها واستمرارها، حتى أنه حينما استسلمت إيطاليا وأشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها أعلن أن الأحكام العرفية باقية حتى تنتهى الحرب مع اليابان..!

واستغل هذا النظام فى اعتقال خصومه والإساءة إليهم، فاعتقل على ماهر فى حرم مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٢، واعتقل مكرم عبيد وبعض أنصاره سنة ١٩٤٤، ومنع الصحف من نشر آراء المعارضين ومقالاتهم، واعتقل بعض الضباط وبعض المدنيين لمجرد الاشتباه فى ولائهم للوفد.

واستغلّ المحامون الوفديون هذا النظام، فسعوا بالوساطات فى القضايا العسكرية لإخراج المتهمين فى هذه القضايا أو إلغاء الأحكام الصادرة فيها أو تخفيفها، وصارت هذه المحاكمات وما اتخذوا فيها من وساطات غير مشروعة مغنمًا كبيرًا لهم، ومصدرًا جديدًا لثرائهم.

المحسوبية والاستثناءات

قال النحاس فى تصريح للصحفيين فى بداية عهد وزارته: لقد يدهش بعضكم من أنى ألفت حكومة وفدية خالصة فى مثل هذه الأوقات الدقيقة، ولكنى رأيت من الواجب الوطنى وتمام الحرص على المصلحة العامة أن أفعل ذلك لأن تجاريب الماضى الأليمة هزّت كيان البلاد هزات عنيفة لا تزال عالقة بالأذهان ولا نزال ننادى بأن تشكيل الوزارة من عناصر مختلفة متباينة لا يجدى على البلد نفعًا ولا نرجو معه لمكروه دفعًا، إلى أن قال: إن وزارته وفدية خالصة، ولكنها ستحكم حكمًا قوميًّا كمصريين لا كحزبيين وإننا لا نستطيع أن ننسى مزالق الأهواء الحزبية والنزوات السياسية إذا سيطرت على تصريف الحكم وأن مصر فى أشدّ الحاجة إلى مواصلة العمل متحدة متآزرة لتحقيق آمالها والمحافظة على كرامتها.

وعد النحاس إذن أن يحكم البلاد حكمًا قوميًّا، ولكنه مع الأسف حكمها حكمًا حزبيًا بحتًا، فأغدق الدرجات الاستثنائية والترقيات والعلاوات على

أنصاره الحزبيين، وأقاربه وأصهاره الأقربين منهم والأبعدين، وأسرفت وزارته فى المحسوبيات والاستثناءات، فى مختلف الدواوين والوزارات.

وترك النحاس أصهاره وأنصاره والمقربين إليه يستأكلون الناس، ويستغلون النفوذ، ويثرون بطرق غير مشروعة، وكان يمكنه بلا مراء أن يمنع هذه المساوئ، ولكنه لم يفعل، بل أقرّها، وكان عالمًا بها مشجعًا عليها، ينقم على كل من يتصدى لوقفها أو وضع حدٍّ لها، وهذه التصرفات قد أثرت كثيرًا فى سمعة حكومة الوفد حتى فى نظر الموالين لها؛ لأن العدل والنزاهة فرض واجب على كل حكومة وهما أساس الحكم الصالح والملك الدائم.

فصل الموظفين

أحالت هذه الوزارة بعض الموظفين الإداريين إلى المعاش بعد أن اضطرتهم إلى طلب التقاعد مع تسوية حالتهم.

وأحالت الدكتور عبد الرزاق السنهورى وكيل وزارة المعارف إلى المعاش، ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ، وليس لها من سبب سوى أنه ليس وفديًا، ومع أن الحديث كان قد استفاض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشارًا ملكيًا لوزارة العدل لكى ينقطع إلى الحياة التشريعية ويتم مهمته فى وضع القانون المدنى الجديد، لكن الأمر قد انتهى باحالته إلى المعاش، فأسف ذوو الرأى الصائب لهذا الإجراء غير الموفق.

فصل مكرم من الوزراة
(مايو سنة ١٩٤٢)

طلبت الوزارة من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين، وكان مكرم عبيد بوصفه وزيرًا للمالية رئيس هذه اللجنة، فقررت اللجنة عدم الموافقة على هذه الاستثناءات، وقدمت مذكرة بقرارها إلى مجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩٤٢، وبنت رأيها على أن الترقيات الاستثنائية فيها إجحاف بحقوق الموظفين الذين يراد تخطى دورهم فى الترقية، هذا إلى ما فى

إجابة الطلبات الاستثنائية من خطورة لأن فى مختلف الوزارات والمصالح عددًا كبيرًا من الموظفين الأكفاء الممتازين لا يقلون كفاءة وإخلاصًا عن زملائهم المطلوب لهم الترقيات الاستثنائية، بل إن بعضهم أقدم فى التخرج والتعيين والترقية، فإذا ما قصر الاستثناء على فئة من الموظفين وانفردوا بالترقيات والعلاوات دون سواهم يتسرب التذمر إلى نفوس الآخرين وتسود حالة اضطراب وتقلقل بين الموظفين تثبط معها هممهم وينخفض تبعًا لذلك مستوى العمل فى المصالح والدواوين، وطلبت اللجنة فى مذكرتها أن يوصد باب الاستثناءات حتى تنجلى الحالة المالية المترتبة على الحرب والتى زادت من أعباء الميزانية، وأن تلتزم الوزارات والمصالح حدود القانون فى الترقيات والعلاوات.

وفى الحق أن حجة اللجنة وجيهة، ومنطقها سديد ورأيها سليم.

ولكن مجلس الوزراء رفض هذه المذكرة، وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة، ومن هنا حنق النحاس على مكرم وتنكر له لمعارضته طلبات له، إذ كان معظم طلبات الاستثناءات بإيعاز منه وصادرًا عنه.

وزاد فى حنقه أن مكرم رفض تمييز بعض أصهار النحاس فى طلبات تصدير مريبة تقدموا بها إلى وزارة المالية، واستندوا فيها إلى صلتهم برئيس الوزارة، فثارت ثائرة النحاس، وأعلن عدم إمكانه التعاون مع مكرم، وطلب منه أن يستقيل من الوزارة، فرفض أن يستقيل، فرفع النحاس استقالة الوزارة كلها فى مايو ١٩٤٢، وعهد إليه الملك بتأليفها من جديد فألفها دون مكرم[١]، وصارت مؤلفة على النحو الآتى: مصطفى النحاس للرآسة والداخلية والخارجية. عثمان محرم للأشغال. أحمد نجيب الهلالى للمعارف. أحمد حمدى سيف النصر للدفاع. محمد صبرى أبو علم للعدل. عبد الفتاح الطويل للمواصلات. كامل صدقى للمالية. فؤاد سراج الدين للزراعة. محمد عبد الهادى الجندى للأوقاف. عبد الحميد عبد الحق للشئون الاجتماعية. أحمد

(١) يعتبرها البعض وزارته السادسة، والأصح أنها استمرار لوزارته الخامسة.

حمزة للتموين. مصطفى نصرت للوقاية المدنية. الدكتور عبد الواحد الوكيل للصحة. محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة.

فصل مكرم من الوفد

وفى يوليه سنة ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم وراغب حنا من الوفد.

كان إقصاء مكرم سنة ١٩٤٢، بعد إقصاء النقراشى سنة ١٩٣٧، مظاهر متلاحقة لتنكب الوفد طريق النزاهة والاستقامة فى الحكم، مما كان له أثره فى فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات فى النفوس، فمكرم كان على حق فى معارضة النحاس فى تصرفاته التى مسّت نزاهة الحكم.

على أن الذى يؤخذ عليه بعد انفصاله أنه لم يلتزم جادة الاعتدال والهوادة فى موقفه، بل انضم بكل قوّته إلى خصوم الوفد، وهاجم النحاس والوفد مهاجمة عنيفة، فضاعت الحقائق فى ضجة العنف والخصام، ولو بقى بعد إنفصاله يستنكر مساوئ حكومة الوفد فى اعتدال، وبأسلوب غير أسلوب «الكتاب الأسود»[٢] لكان محتملاً أن يجتذب إليه فريقًا من الوفديين، لأن منهم من غير شك من لم يكن يقرّ مسلك حكومة الوفد فى تصرفاتها المنافية للاستقامة والنزاهة والعدل، حقًا إن هذا الاحتمال لم يكن له نصيب من الرجحان، لأن معظم الوفديين يهمهم أوّل ما يهمهم أن يؤيدوا هذا الضرب من «الزعامة» فى الخطأ والصواب على السواء، حرصًا على منافعهم الشخصية التى نالوها تحت لواء هذه «الزعامة»، ولكن فى هذه الحالة يكون مكرم قد أدّى واجبه ويَدَع للظروف أن تؤيد حقه وتظهره مع الزمن، هذا هو المسلك السديد الذى قد يفيد فى إصلاح مساوئ الحياة السياسية والحزبية فى هذه البلاد.

---

(٢) هو كتاب أحصى فيه مكرم سيئات حكومة الوفد فى هذا العهد.

إنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان سنة ١٩٤٣

منذ توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ المشئومة انفرد الإنجليز بإدارة السودان واتخذوه فعلا مستعمرة بريطانية، ولم يكن للمصريين فى حكومته إلّا نصيب ضئيل أخذ يتقلص مع الزمن.

وفيما يتعلق بنظام الحكم صار الحاكم العام (وهو بريطانى) حاكما مطلقًا تصدر عنه جميع السلطات، وإليه يُرجع الأمر كله.

وفى سنة ١٩١٠ أنشىء مجلس سمى (مجلس الحاكم العام) مؤلف من كبار موظفى حكومة السودان، وكلهم من الإنجليز، ومهمة هذا المجلس معاونة الحاكم العام فى مباشرة سلطاته.

سارت السياسة البريطانية فى طريقها وأخذت بين حين وآخر تبتكر وسائل جديدة ترمى إلى تحقيق غايتها فى جعل السودان مستعمرة إنجليزية.

ومن ذلك أن الحاكم العام أصدر فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ (فى عهد وزارة النحاس) قانونًا بإنشاء مجلس سمى (المجلس الاستشارى لشمال السودان)، ورد فى ديباجته أن الغرض من إنشائه تمكين الحاكم العام فيما يتعلق بإدارة شمالى السودان من استشارة أشخاص لهم صفة قيل عنها إنها صفة تمثيلية، والغرض الحقيقى من هذا النظام متابعة سياسة الفصل بين مصر والسودان والفصل بين شمال السودان وجنوبه.

وأبلغ هذا القانون إلى الحكومة المصرية، وعقد أوّل اجتماع للمجلس فى مايو سنة ١٩٤٤، دون أن يتلقى الحاكم العام للسودان أى اعتراض عليه، وهذا التهاون من المآخذ الجسيمة على وزارة النحاس، وقد جاء هذا المسلك ولا ريب جزءًا من خطة الخضوع والخنوع التى أتبعها النحاس بإزاء الاعتداءات البريطانية.

سير الحرب فى صحراء مصر الغربية ومعركة العلمين

فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ بدأ زحف القوات الإيطالية بقيادة المارشال جرازيانى على الأراضى المصرية فى الصحراء الغربية، فاحتلت (السلوم) ثم (بقبق).

وفى ١٦ منه احتلت (سيدى برانى)، وتوقف زحفها عند هذه النقطة التى تبعد عن خط الحدود بنحو ٨٨ كيلو مترًا، وأخذ الإيطاليون يتحصنون فيها (انظر هذه المواقع وغيرها فى الخريطة ص ١٢٩).

وفى ديسمبر من تلك السنة كرّ الجيش البريطانى بقيادة الجنرال ويڤل على القوات الإيطالية، فانتصر عليها واستولى على سيدى برانى بعد أن أوقع بالجيش الإيطالى وأسر منه عدة آلاف من الأسرى، وغنم كميات كبيرة من عتاده ومهماته، ثم تابع زحفه فاستولى على (بقبق) ثم (السلوم) واجتاز حدود برقة، واحتلت قواته حصن (كابتزو).

وفى يناير سنة ١٩٤١ احتلت القوّات البريطانية (البردية) وأسرت فيها نحو عشرين ألفًا من الإيطاليين، واستولت على غنائم كثيرة، وواصلت زحفها فى ولاية برقة إلى أن اخترقت استحكامات (طبرق) واحتلتها بعد حصار دام سبعة عشر يومًا.

وفى الشهر نفسه احتلت «درنه».

وفى فبراير سنة ١٩٤١ احتلت بنى غازى عاصمة برقة وأكبر مدنها، واستولت فيها على غنائم كثيرة، وتبلغ المسافة بينها وبين سيدى برانى نحو ٨٤٠ كيلو مترًا، ثم استولت قوّة بريطانية على جغبوب فى مارس.

وعلى أثر هذه الهزائم التى أصابت القوات الإيطالية أقيل المارشال جرازيانى من منصبه، وكان قائدًا عاما للقوات المسلحة الإيطالية فى شمال أفريقيه.

مقياس الرسم ١ = ١٠٠٠٠٠٠٠

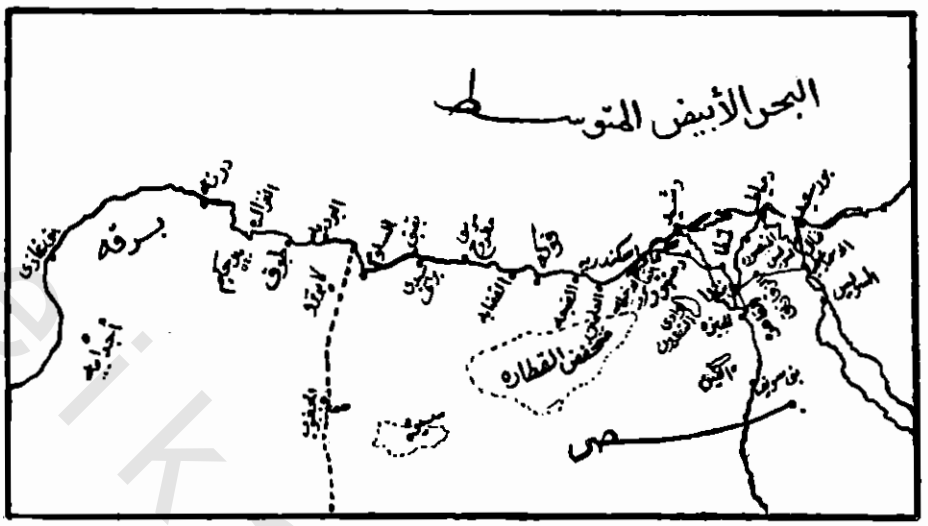

صحراء مصر الغربية

على أن الإيطاليين تلقوا مددًا من الألمان، وتولى الجنرال روميل قيادة قوات المحور، فعاودت الكرّة فى أبريل سنة ١٩٤١، واستردت بنى غازى ومعظم ولاية برقة عدا «طبرق».

وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطانى الثانى بقيادة الجنرال أوكنلك[٣] على قوات المحور فى برقة، وتقدم البريطانيون فى زحفهم واحتلوا بنى غازى فى ديسمبر.

ثم منى هجومهم بالإخفاق والهزيمة وتراجعوا أمام قوات روميل، وأخلوا بنى غازى فى يناير سنة ١٩٤٢، وظل الحصار مضروبًا حول طبرق التى كانت رغم حصارها تتلقى المدد والمؤن من طريق البحر والجو.

وبعد أن تلقى الجنرال روميل المدد استعد للزحف شرقًا، ففى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ بدأ هجوم قوات المحور على الجيش البريطانى الثامن يقوده الجنرال ريتشى، وكان هدفها الاستيلاء على طبرق، وقد دارت معارك شديدة

(٣) خلف ويفل فى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط.

بين الفريقين دامت عدة أيام، وانتهت باستيلاء قوات المحور على «بير الحكيم» التى تقع على بعد ٢٥ ميلا جنوبى طبرق بغرب، وكان يدافع عنها الفرنسيون الأحرار، فانسحبوا منها بعد قتال شديد، وانسحبت القوات البريطانية من «جسر الفرسان» (١٦ يونيه سنة ١٩٤٢) جنوبى طبرق كما انسحبت من «الغزالة» غربيها.

سقوط طبرق
(٢١ يونيه سنة ١٩٤٢)

وفى ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ سقطت «طبرق» بعد قتال شديد، واستولت عليها قوات المحور وأسرت فيها نحو ثلاثين ألف مقاتل من البريطانيين وجنود جنوب أفريقيه وغنمت كميات كبيرة من المعدات والذخائر.

كان لسقوط طبرق أثر كبير فى سير الحرب، إذ أنها كالشوكة فى جنب قوات المحور، فكانت عقبة تحول دون استمرار الزحف الألمانى الإيطالى شرقًا نحو مصر، هذا إلى أهميتها الحربية والبحرية كميناء على البحر الأبيض المتوسط تصلح لتموين قوات المحور وتقع فى طرق المواصلات البحرية إلى مالطة وقبرص وحيفا، ثم إنها قاعدة للطيران تستطاع منها الإغارة على المواقع العسكرية فى الإسكندرية وغيرها.

واضطربت الأفكار بعد سقوط طبرق، وتوقع الناس أن تكون مصر ميدانًا لحرب ضروس بين جيوش كتلتين من الدول لا تتورع كلتاهما عن تضحية عمران البلاد ومرافقها وأرواح أهلها فى سبيل النصر.

وبعد سقوط طبرق تولى الجنرال كلود أوكنلك قيادة الجيش البريطانى الثامن بدلًا من الجنرال ريتشى، ومنحت ألمانيا الجنرال روميل رتبة فيلد مارشال.

الحرب فى صحراء مصر

وفى أواخر يونيه سنة ١٩٤٢ تجاوزت قوات المحور بقيادة المارشال روميل حدود مصر، وأوغلت فى صحرائها محاذية ساحل البحر الأبيض المتوسط وانسحبت أمامها القوات البريطانية قاصدة موقعًا منيعًا ترابط فيه، فأخلت (مرسى مطروح)، ثم أخلت فوكة والضبعة، واعتزمت الثبات لقوات المحور فى الميدان الواقع بين محطة «العلمين» التى تبعد نحو أربعة كيلومترات عن ساحل البحر، ومنخفض القطارة[٤]، وهو خط دفاع قوى منيع لصدّ القوات الزاحفة من صحراء ليبيا شرقًا، يضيق على شكل يشبه عنق الزجاجة، بحيث يسهل الامتناع فيه ويصعب على الجيش الزاحف اختراقه، وقد أقام فيه الجيش البريطانى تحصيناته ومعاقله.

معركة الصحراء
(أوّل يوليه سنة ١٩٤٢)

فى هذا الموقع بدأت معركة كبيرة يوم أوّل يوليه سنة ١٩٤٢، واستعرت نار القتال بين الجيش البريطانى وجيش المحور، وتحرج وقتًا ما مركز الجيش البريطانى حين اضطر إلى الإنسحاب من بعض خطوطه على أثر خسارته فى الدبابات، واضطربت الأحوال فى مصر إذ كان من المتوقع استمرار تفوّق جيش المحور وزحفه نحو الإسكندرية، ولكن الجيش البريطانى ثبت لهجوم روميل ووقف زحفه يوم ٦ يوليه، وانسحبت من قوات المحور من مراكزها الأمامية فى العلمين.

على أن المارشال روميل عاود الكرَّة فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر سنة ١٩٤٢، واستأنف هجومه فى الساحة الجنوبية من ميدان القتال، ولكنه بعد

---

(٤) هو منخفض يقع فى الجزء الشمالى من صحراء مصر الغربية وفى منتصف المسافة بين وادى النيل والحدود الغربية وتبلغ مساحته نحو ١٩,٥٠٠ كيلومتر مربع أو ما يقارب مساحة الوجه البحرى والبحيرات، ويبلغ متوسط عمقه ٦٠ مترا، ولا تستطيع الجيوش أن تمر منه، فهو سدّ منيع فى وجه الزحف على مصر من الغرب.

قتال بضعة أيام اضطر إلى الانسحاب إلى خطوطه السابقة، وتبين من إخفاقه وانسحابه أن قوّاته التى حشدها لا تكفى لشنّ هجوم جديد، ومع ذلك فقد ظل مركز الجيش البريطانى حرجًا، وفكرت قيادته وقتًا ما فى الانسحاب من ميدان العلمين إلى الطريق الممتد بين الإسكندرية والقاهرة، واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب.

وقد توقفت حدّة القتال فى الأسابيع التالية من شهر سبتمبر، وعجز جيش المحور عن استئناف الزحف، وارتد عن بعض مواقعه، وساد الهدوء ميدان القتال فى أواخر ذلك الشهر.

وفى أغسطس سنة ١٩٤٢ حدث تعديل فى القيادة البريطانية فى الشرق الأوسط، فعين الجنرال (المارشال) مونتجمرى قائدًا للجيش الثامن، والجنرال السير هارولد ألكسندر قائدًا عاما للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط خلفًا للجنرال أوكنلك.

معركة العلمين
(٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢)

تلقى الإنجليز الإمداد والنجدات من مختلف النواحى، من الولايات المتحدة ومن جنوب أفريقية ومن الهند، وأخذ سيل المهمات والذخائر والدبابات والمدافع والسيارات يتدفق عدة أشهر من الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن ثم صار مركز الجيش الثامن أقوى مما كان، واستطاع التحوّل من الدفاع إلى الهجوم بقيادة الجنرال مونتجمرى، وكان هذا هو الهجوم البريطانى الثالث.

اختار الجنرال مونتجمرى منطقة العلمين ميدانًا لهجومه ومنازلة المارشال رومل وجيشه فى معركة فاصلة.

وتقع العلمين على الطريق الشمالى الواصل من الإسكندرية إلى حدود برقة، وعلى مسافة مائة وثمانية وعشرين كيلومتر من الإسكندرية غربًا،

وموقعها على جانب كبير من الأهمية الحربية (الاستراتيجية)؛ إذ تقع على مقربة من البحر، ويليها جنوبًا منخفض القطارة المتقدم ذكره، ويبلغ عرض المنفذ بين العلمين وهذا المنخفض نحو ثلاثين ميلاً، وهو الميدان الذى صدَّ فيه الجيش البريطانى زحف قوات المحور فى يوليه سنة ١٩٤٢، ثم نازلها فى أكتوبر فى المعركة الفاصلة التى سميت «معركة العلمين».

فى هذا الميدان، فى ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢، وقف الجيش الألمانى الإيطالى والجيش البريطانى وجهًا لوجه، وكان جيش المحور يتألف من ستين ألف جندى ألمانى وثمانية وأربعين ألف جندى إيطالى.

أما الجيش البريطانى فكان أكثر عددًا وعُددًا؛ إذ يتألف من مائة وأربعة وسبعين ألف جندى من البريطانيين وحلفائهم، وكان يمتاز على جيش المحور بدباباته، فلديه ألف ومائة وأربع عشرة دبابة، كان أقواها بلا مراء الدبابات الأمريكية وخاصة دبابات «جرانت» و «شيرمان» بحيث يمكن القول على وجه التحقيق أنه لولا الدبابات الأمريكية لتغيرت نتيجة المعركة، ولم يكن لدى المحور سوى ستمائة دبابة، وكانت مدفعية الجيش البريطانى وقوته الجوية تفوق مدفعية المحور وطائراته.

هذا إلى أن جيش المحور كان بعيدًا عن قواعد تموينه وإمداده، على غير ما كان عليه الجيش البريطانى، فإن مواصلاته ومواد تموينه ميسرة متوافرة، فمقدمات الواقعة كانت ولا ريب تنبئ بنتائجها.

وكان روميل قد نظم خطوطه بين العلمين ومنخفض القطارة فى مواجهة خطوط الجيش البريطانى وحلفائه، وعززها بحقول محكمة من الألغام والنقط الحصينة، على أنه لم يشهد المعركة من أوّلها، فقد كان منذ أواخر سبتمبر طريح الفراش فى أحد المستشفيات بألمانيا، ولم يصل إلى ميدان المعركة إلّا يوم ٢٦ أكتوبر وتسلم القيادة فى الحال، ولكن لم يكن فى استطاعته إصلاح الأخطاء التى وقعت فى غيابه.

بدأ الجيش البريطانى هجومه فى ٢٣ أكتوبر، تؤيده قوّة جوية كبيرة، وبدأ

الهجوم بإطلاق قذائف قنابله من نحو ألف مدفع دفعة واحدة، فى ضوء القمر، وكان ستار النيران الذى أسدلته المدفعية شديدًا عنيفًا، وقصف المدافع يصم الآذان، وصوت الضرب يسمع على بعد ٦٠ ميلا خلف خط القتال، وصار ميدان القتال من ساحل البحر إلى منخفض القطارة شعلة من نيران القنابل المتفجرة والأنوار الكشافة والمركبات المشتعلة، وفتحت قوّات الحلفاء ثغرة فى حقول الألغام التى للمحور أمام خطوطه الأمامية، ونفذت القوات المدرعة البريطانية تحميها المدفعية من هذه الثغرة، واخترقت خطوط المحور الرئيسية فى بعض مواقعها، وكان ذلك فى فجر اليوم الثانى من المعركة، واستمر القتال شديدًا فى ذلك اليوم، واحتفظ الحلفاء بالمواقع التى بلغوها برغم الكرّات الشديدة التى قام بها المحور، واشتركت بعض الوحدات البحرية الخفيفة البريطانية فى المعركة بضرب مواقع المحور على الساحل.

استمرت المعركة عدة أيام، فقد وقع أوّل هجوم من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر، وكان من أثره أن تداعت من جرائه خطوط المحور الأمامية، ثم ابتدأت المرحلة الثانية من المعركة فى ٢٦ أكتوبر، واستمرت حتى يوم ٣١ منه، ظل الحلفاء خلالها فى تقدمهم رغم الهجمات المضادة التى قام بها جيش روميل، ثم سجل الحلفاء نصرهم النهائى فى المرحلة الثالثة، وقد دامت من أوّل نوفمبر إلى اليوم الرابع منه، أى أن المعركة دامت اثنى عشر يومًا، وانتهت بهزيمة المحور، وأسر منهم الحلفاء عشرات الألوف، منهم الجنرال ريتزفون توما قائد فيلق أفريقيه الألمانى وعدد آخر من كبار الضباط الألمان والإيطاليين.

وعلى أثر الهزيمة تقهقرت قوات المحور غربًا تقهقرًا عاما، بعد أن فقدت ثلثيها فى ميدان القتال، وتركت خمسمائة دبابة غنمها البريطانيون وحلفاؤهم، عدا كميات كبيرة من المهمات والبنادق والعتاد، فكانت المعركة هزيمة ساحقة لقوات المحور.

وقد منح الجنرال مونتجمرى على أثر انتصاره فى هذه المعركة لقب فيلد مارشال وقرن اسمه باسم المعركة فصار يعرف بالفيلد مارشال مونتجمرى أوف علمين.

نتائج معركة العلمين

تُعدّ معركة العلمين من الوقائع الفاصلة فى التاريخ؛ لأنها كانت القاضية على الزحف الألمانى الإيطالى فى شمال أفريقيه.

كان هدف قوات المحور من هذا الزحف السيطرة على مصر وعلى قناة السويس، ثم متابعة الزحف شرقًا حتى تصل إلى إيران للاستيلاء على منابع البترول فيها، وقطع خط التموين الذى يصل إلى روسيا من طريق الخليج الفارسى، وفتح ميدان جديد لمهاجمة روسيا من الجنوب، ثم الاتصال باليابان فى آسيا.

ولكن معركة العلمين قضت على هذه الآمال كلها.

وفتح انتصار الحلفاء فى هذه المعركة طريق البحر الأبيض المتوسط للقوافل البحرية التى تنقل الجيوش والعتاد من هذا الطريق بعد أن كانت تجتاز الطريق الطويل عبر الأقيانوس الأطلسى.

وكانت معركة العلمين جزءًا من خطة حربية واسعة المدى وضعها أقطاب الحلفاء لإجلاء قوات المحور عن شمال أفريقيه، فلم تكد تنتهى المعركة حتى نزل جيش كبير معظمه من الأمريكيين بقيادة الجنرال (أيزنهاور) إلى سواحل مراكش والجزائر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢.

ويبدو من ملابسات الحوادث أن قيادة الحلفاء حددت معركة العلمين بحيث تلائم نزول هذا الجيش الكبير، لكى يطبق الحلفاء من الشرق والغرب على قوات المحور.

وقد أبدى روميل فى انسحابه من المهارة والمقدرة المدهشة ما شهد به النقاد العسكريون جميعًا، ويعتبر انسحابه أعظم وأروع انسحاب فى تاريخ الحروب، وأخذ الجيش البريطانى الثامن يتعقبه دون أن يحيط به، واستولى على طرابلس عاصمة ليبيا فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣، أى بعد ثلاثة أشهر من بدء

معركة العلمين، وكان سقوط هذه العاصمة إيذانًا بانهيار الإمبراطورية الإيطالية فى شمال أفريقيه، وانسحب روميل إلى تونس، وهناك ثبت لقوات الحلفاء، ولكنهم تغلبوا على مقاومته واخترقوا خطوطه فى مارس سنة ١٩٤٣، وتجدد القتال فى شهر أبريل، ومرض روميل ثانية أثناء القتال وعاد إلى ألمانيا، وانتهى القتال فى مايو باحتلال الحلفاء تونس وميناء بنزرت الحصين، ولجأت فلول المحور إلى رأس بون بالشمال الغربى من تونس، ثم ما لبثت أن استسلمت ووقعت فى أسر الحلفاء، وكان من بين الأسرى الجنرال فون أرنيم الذى خلف روميل فى القيادة، وجميع القواد والضباط والجنود الذين تألفت منهم فلول المحور، وبذلك تم للحلفاء القضاء على قوات إيطاليا وألمانيا فى شمال أفريقيه (مايو سنة ١٩٤٣)، ودان لهم البحر الأبيض المتوسط شرقًا وغربًا.

وكان انتصار الحلفاء فى شمال أفريقية تمهيدًا لغزو إيطاليا من الجنوب، فقد بدأت قوّات الحلفاء بقيادة الجنرال أيزنهاور تنزل إلى جزيرة صقلية فى يوليه سنة ١٩٤٣، وبعد أن استولت عليها نزلت إلى ايطاليا، وانتهى الغزو باستسلامها للحلفاء فى سبتمبر سنة ١٩٤٣.

مساهمة مصر فى الحرب

إن مصر وإن لم تعلن الحرب على إيطاليا وألمانيا إلّا فى فبراير سنة ١٩٤٥، فإنها ساهمت بنصيب كبير فى العمليات الحربية منذ أواخر سنة ١٩٣٩، مما كان له الأثر البالغ فى انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور.

فمن الأعمال التى قامت بها نذكر ما يلى:

١ – تموين جيوش الحلفاء بكل ما كانت تطلب من المواد الغذائية والصناعية وقد أخضعت مصر إنتاجها الزراعى والصناعى لمقتضيات هذا التموين، وليس يخفى أن تموين الجيوش من أهم أسباب قيامها وتفوقها [illegible]

من ذهب أو من سلع، بل كان بطريق التسليف الذى نشأت عنه مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى سيرد الكلام عنها.

٢ – حراسة قناة السويس، وتأمين حرية الملاحة فيها، ومطاردة طائرات المحور التى كانت لا تفتأ تغير على القناة لتدميرها، وقد تولت المدفعية المصرية المضادة للطائرات هذه المهمة وبذلك منعت طائرات المحور من إلقاء الألغام فى القناة، تلك الألغام التى كانت تهدد السفن بالنسف والتدمير إذا اصطدمت بها.

٣ – حراسة المنشآت والمرافق العامة، مما يّسر للحلفاء التفوّق على قوات المحور.

٤ – حراسة الموانئ المصرية وخاصة ميناء الإسكندرية، وكانت المدفعية المصرية المضادة للطائرات تتولى مطاردة طائرات المحور فيها.

٥ – جعلت مصر سككها الحديدية وسائر وسائل النقل تحت تصرف قوات الحلفاء مما كان له أثر كبير فى مصير معركة العلمين.

٦ – بذلت تسهيلات وتضحيات كبيرة لإعداد الأماكن والمساكن الصالحة لإيواء جيوش الحلفاء وحفظ مهماتها، وإلى ذلك العهد ترجع أزمة المساكن فى العواصم والمدن.

وقد تعددت اعترافات قواد الجيش البريطانى وأقطاب السياسة والصحافة الإنجليزية بمبلغ ما أفاد الإنجليز وحلفاءهم من معاونة مصر ومساهمتها فى الحرب وما تكبدت فى سبيل ذلك من خسائر فى الأموال والأرواح.

ففى مارس سنة ١٩٤١ أرسل الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط على أثر انتصاراته على الإيطاليين إلى رئيس الوزارة الخطاب الآتى:

«عزيزى الباشا

«فى الوقت الذى انتهت فيه بالنجاح مرحلة هامة من مراحل أعمالنا فى

أفريقيه الشمالية، أودّ أن أعبر لكم عن شكرى على المعونة والمساعدة اللتين تلقيتهما من السلطات العسكرية المصرية فى أثناء حملتنا على ليبيا، فإن جميع ضروب المعاونة التى أسداها لنا الجيش المصرى سهلت على الجيوش الإمبراطورية التى تحت قيادتى مهمة تأمين الدفاع عن مصر من اعتداء العدو.

«وإنى فى الإعراب عن تقديرى لدولتكم شخصيا لهذه المعونة ولروح الصداقة التى انطوت عليها هذه المساعدة أرجو إبلاغ الشكر لمعالى وزير الدفاع الوطنى ولسعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش ولجميع السلطات العسكرية المختصة».

وقالت التيمس فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ عقب توقف الزحف الألمانى الإيطالى فى معركة الصحراء (يوليه ١٩٤٢) على لسان مراسلها بالقاهرة:

«إن كثيرًا من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية وأنها وضعت موانئ البلاد وسككها الحديدية وبعض المرافق الأخرى تحت تصرف هذه الجيوش تنفيذًا لما تنصّ عليه المعاهدة الإنجليزية المصرية من التزامات، هذا إلى ما أبداه الشعب المصرى من الثبات ورباطة الجأش خلال الأيام المحرجة الأولى لمعركة العلمين، ومما لا ريب فيه أن المستر تشرشل قد انتهز هذه الفرصة وأعرب عن امتنان بريطانيا وتقديرها لسلوك مصر»

وقال المستر تشرشل نفسه فى بيانه للصحافيين فى فبراير سنة ١٩٤٣ حين مرَّ بالقاهرة: «إن مصر ولو أنها كانت ولا تزال بلدًا محايدًا فليس من الحق مطلقًا أن يقال إنها لم تقم بدور مهم مشرف له قيمته لا فى دفاعها عن نفسها فحسب بل فى الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقدمًا عظيما نحو منتهاه».

وقال فى خطبته التى ألقاها بمجلس العموم يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ منوّها بخدمات مصر للحلفاء بعد أن أشرفت الحرب على نهايتها:

«إننا نشعر بأن الحكومة المصرية سلكت مسلكا صحيحًا حكيما بتقرير

إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، وبتوقيع تصريح الدول المتحدة، ولم يحدث قط أننا ضغطنا على الحكومة المصرية فى أى وقت من الأوقات لكى تدخل الحرب، بل الواقع أننا نصحنا لها فى أكثر من مناسبة واحدة فى الماضى بعكس ذلك، وقد كانت الفوائد واضحة فى تجنيب الجمهور المصرى ومدينة القاهرة المشهورة ويلات الاستهداف كثيرًا للضرب بالقنابل، وقد قام الجنود المصريون بدور مهم خلال الحرب فحافظوا على الأمن فى جميع أنحاء الدلتا، وقاموا على حراسة كثير من المراكز الهامة والمستودعات، وساعدوا مجهودنا الحربى بمختلف وسائل المساعدة وهو المجهود الذى نجح مرة أخرى فى وقاية أراضى الدلتا الخصبة من اعتداءات المعتدين من الخارج، وقد لقينا كل أسباب التسهيلات من المصريين بمقتضى معاهدة التحالف، وساعدنا رؤساء الوزارات المتعاقبون والحكومات المتعاقبة مساعدات كانت فعالة جدا، ومصر دولة مشتركة ويجب أن تأخذ مكانها الحق كعضو فى الهيئة العالمية، وكعضو مؤسس فى هذه الهيئة»

وقال الجنرال أو كنلك الذى تولى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى تقرير قدّم إلى وزارة الحربية البريطانية: «إن المساعدة التى قدمها لنا الجيش المصرى دليل على نيات الحكومة المصرية الطيبة، فعلاوة على حراسة المرافق الداخلية أرسلت حامية مصرية إلى واحة سيوه فى وقت كان ينبغى لنا فيه ألّا نترك فى الصحراء الغربية إلا أقلّ عدد ممكن من قواتنا، وكانت خدمات الجيش المصرى عظيمة القيمة، فقد تولى أعمال المراقبة والأنوار الكاشفة والبطاريات المضادة للطائرات فى القاهرة والإسكندرية ومنطقة القنال، فخفف بذلك الضغط على مواردنا إلى حد كبير».

ونشر الميجر جنرال كلتريك رئيس البعثة البريطانية فى مصر سنة ١٩٤٥ تقريرًا عن الخدمات التى أدّاها الجيش المصرى لبريطانيا وحلفائها خلال الحرب قال فيه: «على الرغم من أن مصر - بناء على نصيحة الحكومة البريطانية - لم تعلن الحرب على المحور إلّا فى سنة ١٩٤٥، فإن الجيش وسلاح الطيران المصريين ساهما بإخلاص مع القوات المتحالفة خلال أيام

الحرب المحرجة سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٣، وقدما للقوّات المتحالفة هذه الخدمات الرئيسية التى أسردها بالتفصيل هنا:

١ - ساعدت القوات المصرية مساعدة فعالة فى الدفاع ضدّ الطائرات فى الإسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة.

٢ - أنشأت فى منطقة قناة السويس نقطًا لمراقبة الطائرات المعادية وهى تلقى الألغام، وقد أسقط خلال هذه الفترة ما يقرب من ٨٢ لغما أمكن تحديد أماكنها جميعًا بواسطة القوات المصرية.

٣ - حراسة نقط الدفاع.

٤ - سيطرت القوات المصرية على ١٦٠ ميلا من الحدود الغربية لمصر من الشمال حتى سيوه خلال الفترة العصيبة التى مرت بنا من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٢.

٥ - قام سلاح الحدود المصرى بإنشاء مراكز للمراقبة فى الصحراء كجانب حيوى لنظام الإنذار من الغارات الجوية.

٦ - قامت أربعة أسراب مصرية بالتعاون مع السلاح الجوى البريطانى فى الدفاع الجوى عن مصر سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤١، وقد ازداد التعاون بين السلاحين المصرى والبريطانى فى السنين التالية فتسلمت مصر من بريطانيا سلاح البالونات فوق منطقة القنال ثم منطقة الإسكندرية، مما وفّر لبريطانيا ألف رجل على الأقل من جنود سلاح الطيران أمكن الانتفاع بهم فى مواقع أخرى من جبهة القتال.

«وفى سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ قام سرب من المقاتلات المصرية التى دُرّب طياروها حسب تعاليم السلاح الجوى البريطانى بتسلم مهمة حراسة القوافل منا، ثم أغير هؤلاء الطيارون لنا ليقوموا بتسليم الطائرات الجديدة إلى جبهات القتال فى أى مكان فى العالم، وقد كانت هذه الأعمال كلها سببًا فى أن يتحمل الجيش وسلاح الطيران المصريان خسائر كبيرة، وفى رأيى أن

المجهودات التى ساهمت بها مصر معنا تساوى - بعدد الرجال - من فرقتين إلى ثلاث فرق اشتركت فى القتال إلى جانبنا».

هذا بعض ما كتبه أقطاب الإنجليز عن الخدمات التى أدّتها مصر لبلادهم وللحلفاء خلال الحرب العالمية، ومع ذلك فإنهم بعد أن نالوا الفوز فى هذه الحرب تنكروا لها وتناسوا خدماتها لهم، وقلبوا لها ظهر المجن، شنشنة منهم معروفة، وتلك هى روح الجشع والاستعمار التى لا تعرف وفاء، ولا تحترم عهدًا ولا حقا.

حادثة القصاصين ونجاة جلالة الملك
(١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣)

حدث فى نحو الساعة الرابعة من مساء ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن أصطدمت السيارة المقلّة لجلالة الملك بإحدى سيارات النقل فى طريق الإسماعيلية قرب قرية «القصاصين»، فأصيب جلالة الملك بشرخ بسيط فى الحرقفة اليسرى مع رضوض يسيرة، وقد نقل حفظه الله إلى أحد مستشفيات الجيش البريطانى القريبة من مكان الحادث لإجراء الإسعافات اللازمة.

وما أن ذاع هذا الحادث حتى اهتزت البلاد قلقًا على صحة المليك، وأخذت القلوب تضرع إلى الله أن يكتب لجلالته الشفاء والسلامة، وهرعت الوفود من مختلف أرجاء البلاد إلى القصاصين للاطمئنان على صحة جلالته، وكانت هذه الوفود التى جاءت من تلقاء نفسها عنوانًا على محبة الشعب للمليك.

وقد أتم الله الشفاء لجلالة الملك، وعاد إلى العاصمة يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣، فاستقبله الشعب بحفاوة منقطعة النظير، وابتهجت الأمة ابتهاجًا عظيمًا بعودة جلالته سالما معافى.

مذكرة جبهة المعارضة إلى مؤتمر الهرم
(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣)

كان أقطاب الحلفاء يعقدون بين حين وآخر مؤتمرات هامة لتنسيق وسائل الحرب العالمية.

وقد اجتمع مؤتمر من هذه المؤتمرات بالقاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ بفندق مينا هاوس بالقرب من الأهرام، حضره كل من المستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والمسترونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية، والمارشال شيانج كاى شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية، وعدد جم من كبار القواد ورجال الحرب والسياسة، وكان الغرض من هذا المؤتمر تنسيق الأعمال العسكرية ضدّ اليابان، وتعجيل النصر فى الباسيفيك، وتجريد اليابان من كل قوّتها ومستعمراتها.

وانتهز زعماء أحزاب المعارضة فى مصر فرصة اجتماع أولئك الأقطاب فى مصر فقدموا إليهم فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مذكرة بمطالب مصر.

وهى مذكرة أقوى من مذكرة النحاس إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠ التى سبقت الإشارة إليها (ص ٨٣).

تقدمت الجبهة بمذكرتها موقعًا عليها من رؤساء أحزاب المعارضة بترتيب أقدمية تأسيس هذه الأحزاب وهم: حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين. والدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية. ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية. واشترك معهم فى وضعها بعض أقطاب المعارضة والمستقلين مثل إسماعيل صدقى الذى تولى تحريرها ابتداء. وأحمد لطفى السيد. ويحيى الدين بركات. وعبد الحميد بدوى إلخ.

تضمنت المذكرة مقدمة عن آمال الشعوب فى الديمقراطية، قالوا ما ترجمته:

«الموقعون على هذا باعتبارهم رؤساء لأحزابهم وترجمانًا صادقًا لمجموع الرأى العام فى بلادهم، يغتبطون لاجتماع زعماء الديمقراطية الأفذاذ بمصر فى مؤتمر يستكملون فيه مشاوراتهم فيما يكفل القضاء على قوى الظلم والعدوان. ويعربون عن أصدق تمنياتهم لهم بنصر حاسم تستقر به مبادئ الإنسانية السامية التى أعلنوها، كما يرجون لكم أكمل التوفيق فى إنشاء عالم جديد تقوم فيه علاقات الأمم على أساس من العدل والإنصاف، وقد اضطرهم

ما يحسّونه من جلال المسئولية الملقاة على عاتقهم أن يتنكبوا الطرق الرسمية ليشعروا ضيوفهم الأكرمين أن مصر فى الآونة التى تسود مؤتمرهم فيها روح المبادئ التى يعملون على تحقيقها، تنوء تحت أثقال حكم عسكرى شاذّ ورقابة فادحة تحولان دون تكشف آراء الأمة من ناحية، ويمنع الإسراف فى تطبيقها عن الحكومة التى تحتمى وراءهما تحقيقا لأغراضها الخاصة كل صفات النيابة أو التمثيل، وهم مع علمهم بخطورة مهام المؤتمر وما قد تقتضيه من تركيز جهود المؤتمرين لا يفوتهم أن المباحثات التى يجرونها قد تتصل من قريب أو بعيد ببعض شؤون هذه البلاد، كما أنه لا يمكن لمن يضطلعون بأعباء مشكلات الحرب والسلم أن يقفوا من الرأى العام للبلد الذى اختاروه مقرًّا لمؤتمرهم موقف من لا يعنيه أمره، بل الواقع أن اتجاهات الرأى فى هذا البلد من شأنها أن تدخل على زعماء الأمم المتحدة الغبطة وأنه يسرّهم أن يعلموا أن الرأى العام المصرى بأسره يدين بالمبادئ السامية التى يعتزون بها، وأن الأمة المصرية جمعاء ليحدوها شعور عميق يستحثها على تأييد الجهود التى يبذلونها فى سبيل إنشاء حياة عالمية جديدة».

وبعد أن نوّه زعماء المعارضة بجهود مصر ومساهمتها فى الحرب قالوا:

«وأما وقد بسط الموقعون على هذا الأسباب التى بعثت الآمال فى قلوب الشعب المصرى فقد حق عليهم أن يشيروا ولو بقليل من التحديد إلى أخصّ هذه الآمال التى تتفق بتطبيقها مع ما تهتم له الديمقراطيات التى لم يدع زعماؤها فرصة تفلت منهم إلّا انتهزوها للإعراب عن أن من أسمى غاياتهم المحافظة على كرامة الأمم ومعاونتها على أداء رسالتها فى المجتمع»، ولخصوا هذه المطالب فيما يلى:

١ - لا يخالج مصر شك فى أن يُسلَّم لها باستقلالها التام تسليمًا مطلقًا، مما يضمن لها التمتع بكامل سيادتها على جميع أراضيها أسوة بسائر الأمم، ولا تشك فى أن كل ما يقيد أو يحدّ هذه السيادة وذلك الاستقلال سيلغى بأجمعه إلغاءً قطعيا على اختلاف ماهيته أو مدّته، وإن مصر لعلى يقين بأن حليفتها بريطانيا العظمى ستكون فى طليعة المؤيدين لذلك وأنها ستبادر إلى

التسليم برفع القيود التى أوجدتها معاهدة سنة ١٩٣٦ رفعًا باتا لا سيما وأن القيود العسكرية الواردة فيها إنما جاءت وليدة ما كان يتهدد العالم من العدوان، فقد تعين إذن أن ترفع هذه القيود بارتفاع الأسباب التى دعت إليها، وأصبح لزامًا أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوّات الأجنبية التى بأراضيها أيًّا كانت جنسياتها لأن بقاء أى جيش على أراضيها لن يكون له أى مسوّغ.

٢ - وكذلك يتعين أن تسترد مصر كامل سلطانها وحدها على قناة السويس ذلك السلطان الذى أقرّته معاهدات سابقة.

٣ - وعلى ضوء ميثاق الأطلنطى وتمشيًا مع روحه فإن مصر لعلى يقين بأن الروابط العديدة التى ربطت بينها وبين السودان وجعلت منهما وحدة غير منفصمة منذ قرون بعيدة يجب أن يعترف بها قانونًا كما هى قائمة فعلا.

٤ - وكذلك تتطلع مصر بحق أن تتبوأ مقعدها فى مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها.

«تلك هى أخصّ ما تتطلع إليه الأمة المصرية من آمال حقة ترتجيها، لا ارتكانًا على حقوقها الطبيعية فحسب، وإنما لتستطيع معها أن تضطلع بالأعباء التى تفرضها عليها شؤونها القومية والالتزامات التى تقتضيها واجبات التعاون الدولى وفروض التضامن بين الأمم والتى من أخصها أداء الرسالة التى هيأها لها مركزها بين أمم الشرق الأدنى»

وقد منعت وزارة النحاس نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها فى الصحف، فكان مسلكها حيالها لا يستقيم مع دعواها صون حرية النشر والكتابة، وبدا الفرق كبيرًا بينها وبين وزارة على ماهر التى لم تمنع نشر مذكرة الوفد فى أبريل سنة ١٩٤٠، وقد نشرت فى جميع الصحف.

أزمة أبريل سنة ١٩٤٤

أراد جلالة الملك إقالة وزارة النحاس فى أبريل سنة ١٩٤٤، واعتزم تكليف أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى تأليف الوزارة الجديدة، وفاتح أحمد محمد حسنين السفير البريطانى فى هذا الصدد ليتم تأليف وزارته دون تدخل أو معارضة من الدوائر البريطانية أو أزمة تشبه أزمة فبراير سنة ١٩٤٢.

فاستمهله السفير البريطانى لكى يعرض الأمر على حكومته ويتلقى ردّها، فجاء الردّ بعدم إجراء تغيير من هذا القبيل، وكانت البرقية التى تحمل رأى الحكومة البريطانية ومضمونها «لا تغيير no change» حديث المجالس، وموضع الأسف، لإقحام الجانب البريطانى فى شئون مصر الداخلية إلى هذا الحدّ، وقد اغتبط الوفديون لهذه البرقية اغتباطًا عظيما.

وازدادت العلاقات بعد هذه البرقية تحرجًا بين القصر والوزارة، وزاد اطمئنان الوزارة إلى بقائها فى الحكم مستندة إلى التعضيد البريطانى.

الحالة المالية أثناء الحرب العالمية

إن حالة الحرب، وسيطرة بريطانيا وحلفائها على البحار، جعلت مصر فى عزلة اقتصادية عن العالم، ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخاصة القطن إلّا إلى بريطانيا والولايات المتحدة، وصار زمام تجارة مصر الخارجية فى أيد بريطانية، وحيل بينها وبين التصدير إلى الخارج، حتى كأن حصارًا بحريا قد فرض عليها، وأصبح الإنجليز يتحكمون فى أسعار القطن والحاصلات الزراعية الأخرى، ففى سنة ١٩٤٠ اشتروا القطن بسعر عشرين ريالا للقنطار بينما كان يباع فى الأسواق الأجنبية بخمسة وثلاثين ريالا. ولم يسمح لمصر أن تصدر قطنها إلى البلاد المحايدة، وكان التصدير تحت رحمة الأميرالية البريطانية، وتألفت لجنة سميت اللجنة البريطانية، ثم اللجنة البريطانية المصرية، احتكرت كل محصول القطن خلال سنى الحرب، ومنعت التنافس

على شرائه، وباتت كل دولة تريد شراء أى كمية منه لا تأتى إلى السوق المصرية مباشرة، بل تشترى ما تريده عن طريق هذه اللجنة، وخسرت البلاد من جراء ذلك عدة ملايين من الجنيهات.

وتدفقت جيوش الحلفاء على مصر، وصار معظم تموينها من منتجات البلاد وحاصلاتها، فأدّى ذلك إلى غلاء الأسعار وشحّ السلع، وعانى الأهلون وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ضيقًا شديدًا من جراء هذا الغلاء.

ولم تؤدّ بريطانيا ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الأمريكان وغيرهم نقدًا أو سلعًا، بل كانت تؤدّيه عن طريق البنك الأهلى بأن كان يصدر من أوراق البنكنوت (العملة الورق) الكميات التى تطلبها بريطانيا، ومن هنا نشأت الأرصدة الاسترلينية التى بلغت فى خلال الحرب وبعد انتهائها إلى سنة ١٩٤٥ أربعمائة وخمسين مليون جنيه، وهذه الأرصدة كان لها دخل كبير فى إفقار البلاد، فضلًا عن أنها من أهم أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد، مما أدّى إلى الغلاء الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة، وقد بلغ هذا الارتفاع رقما قياسيا كبيرًا، إذ وصلت فى أواخر الحرب بل بعد انتهائها إلى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب، مع أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٣٥ إلى ١٤٥ فى المائة، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٤٥ إلى ١٥٠ فى المائة، فى حين أن مصر كانت تنتج حاجاتها من المواد الغذائية، والبلاد التى تنتج هذه الحاجات كجنوب أفريقيه واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة.

كان إطلاق يد البنك الأهلى فى إصدار أوراق النقد هو من أهم أسباب التضخم النقدى وتفاقم الغلاء خلال الحرب وبعد انتهائها، وقد اعتمد فى هذا الصدد على المرسوم الصادر فى أوائل الحرب العالمية الأولى فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ الذى قضى بإعفائه من دفع مقابل أوراق النقد التى يصدرها ذهبًا واكتسابها السعر الإلزامى، واعتمد أيضًا على القرار الصادر من وزير المالية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ والمنشور فى الوقائع المصرية بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ الذى نصّ على التسامح مؤقتًا فيما هو مفروض على البنك من إبقاء

كمية من الذهب فى خزانته تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق النقد التى يصدرها والترخيص له فى أن يستخدم فى غطائها بدلاً من احتياطى الذهب سندات على الخزانة الإنجليزية، وصار الاسترلينى قاعدة مباشرة للجنيه المصرى وثبت سعر الصرف بين العملتين، وأطلق تحويل إحداهما إلى الأخرى من كل قيد، فهذا التسامح المؤقت الذى تبرعت به الحكومة بدون حق فى أوائل الحرب العالمية الأولى، قد استمر قائما على تعاقب السنين، وتفاقمت عواقبه فى الحرب العالمية الثانية. وفى ظل هذا التسامح فى إصدار أوراق النقد بغطاء إنجليزى مع ثبات سعر الصرف بين العملتين تمكنت بريطانيا من تزويد جيوشها وجيوش حلفائها فى مصر بما احتاجت إليه من سلع وخدمات من الأسواق المصرية دون أى إجراء سوى تسليمها للبنك الأهلى أذونات على الخزانة البريطانية ليصدر ما تريد من أوراق النقد، ومن هنا تفاقمت الأرصدة الاسترلينية وحدث التضخم النقدى.

واشتدّ هذا التضخم فى عهد وزارة الوفد، ولم تفكر فى أن تضع حدًّا لإصدار البنك الأهلى أوراق النقد بالكثرة التى أرادتها الحكومة البريطانية، وحينما أثرتُ هذه المسألة فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤، لمناسبة مناقشة السياسة المالية لعامة، كان كل ماأجابت به الوزارة بلسان أمين عثمان باشا وزير المالية وقتئذ قوله: «وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى ما أبداه بعض حضراتكم من التشكك فى إمكان استردادنا بعد الحرب لما ندين به بريطانيا، ولعلّى لست بحاجة إلى أن أذكر أنه لا محل مطلقًا لهذا التشكك، بل لمجرد التفكير فيه، بعد أن علقنا مصيرنا بمصير الديمقراطيات ووقفنا إلى جانبها فى دفاعها عن الحرية والعدالة والمدنية، وبالنظر إلى ما هو معروف عن حليفتنا الكبرى من سلامة ماليتها وشدّة محافظتها على تعهداتها ودقة وفائها بديونها مما يجعل ضمان هذه الديون فى مرقى عن كل شك».

ولعمرى ليس بمثل هذه الأقوال ولا بمثل هذه الروح تصان حقوق البلاد السياسية والمالية، وقد برهنت الحوادث على أن ديون مصر على بريطانيا من الأرصدة الاسترلينية قد بقيت طوال الحرب وبعد انتهائها قائمة لم توف منها إلاّ النزر اليسير التافه.

ومما تجدر ملاحظته فى معرض الحديث عن هذه الأرصدة أنها دين ضخم تداين به مصر إنجلترا، وهو دين غريب، من نوع غريب، دين دولة فقيرة على دولة قوية، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده، ولا طريقة سداده، ولا موعد هذا السداد، وهو دين إجبارى لأن مصر لم تختر أن تكون دائنة، بل هو الضغط الاستعمارى الذى فرض عليها بذل هذا الدين فى وقت هى أحوج ما تكون إلى كل قرش منه للنهوض بمرافقها الحيوية، ثم إنه دين مقتطع من رأس مال إنتاجى فى البلاد، وبعبارة أخرى مقتطع من حيويتنا وطاقتنا.

وقد سعت مصر فى تصفية هذه الأرصدة بعد انتهاء الحرب العالمية، وعقدت لذلك عدة اتفاقات لم تسترد بموجبها سوى جزء يسير منها، وسنعرض لهذه الاتفاقات فى موضعها.

جامعة الدول العربية - بروتوكول الإسكندرية
(٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

عنى النحاس فى أواخر عهد وزارته بالمساهمة فى إنشاء جامعة الدول العربية تضم شملها وتوحد بينها، وكان إنشاء هذه الجامعة بإيعاز من بريطانيا.

وكان الأجدر بالنحاس أن يعمل على توحيد جبهة مصر الداخلية لتكون يدًا واحدة أمام الأحداث التى واجهتها خلال الحرب العالمية وبعد انتهائها، ولكنه ترك الوحدة الداخلية جانبًا ورفض أن يمدّ يده إلى المعارضة بل إلى المستغلين، وسار على سياسة حزبية ممقوتة مما جعل الانقسام والمرارة يتزايدان فى البلاد، واهتم بالتوحيد بين الحكومات العربية، وقد تبين مع الزمن أن لا إخلاص ولا تضامن بين هذه الحكومات، وأن معظمها تسيره السياسة الاستعمارية البريطانية أو الأمريكية، أو الأهواء الشخصية، وأن جامعة الدول العربية لم تفد مصر بل جلبت عليها خسائر كبيرة.

ولو أن النحاس عمل على توحيد الصفوف فى مصر لاستطاع بغير شك أن

يخدم البلاد أعظم خدمة، ولخدمت مصر القضايا العربية فى سائر الأقطار بأكثر مما أفادتها جامعة الدول العربية.

اجتمعت وفود مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن فى الإسكندرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ بهيئة لجنة تحضيرية، ووالت اجتماعاتها لعقد ميثاق الجامعة، وانتهت إلى وضع ما سمى «بروتوكول الإسكندرية» وتم التوقيع عليه يوم السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بإدارة جامعة فاروق الأوّل.

يتضمن هذا الميثاق تأليف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى (مجلس جامعة الدول العربية) تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة، ومن أهم بنود هذا الميثاق أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها، وأعلنت اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

ولعلك تذكر ما أصاب فلسطين وعرب فلسطين من الكوارث دون أن تعمل الدول العربية مجتمعة أو منفردة عملاً جديا لتحقيق أمانى أهلها و«صون حقوقهم العادلة»، وهكذا تبين أن جامعة الدول العربية كانت حتى اليوم (١٩٥١) هيئة شكلية أقرب إلى المظاهر البراقة منها إلى العمل الجدى المثمر.

إقالة وزارة النحاس
(٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

أقيلت وزارة النحاس يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بموجب خطاب من جلالة الملك قال فيه:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا

«لما كنت حريصًا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية، تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور، نصًّا وروحًا، وتسوّى بين المصريين جميعا فى الحقوق

والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم».

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال سنة ١٣٦٣ (٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤).

فاروق

وهذه ثالث إقالة لوزارة النحاس، فقد كانت الأولى فى سنة ١٩٢٨ فى عهد الملك فؤاد، والثانية فى سنة ١٩٣٧ والثالثة فى سنة ١٩٤٤، وكلتاهما فى عهد جلالة الملك فاروق.

* * *

obeikandl.com